بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة المغربية
رئيس الحكومة

ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ
ⴰⵏⵏⴱⴳⴰⵡ ⵏ ⵜⵏⴰⴱⵜ

08 غشت 2025

منشور رقم: 11 [illegible]

السيدات والسادة الوزراء والوزراء المنتدبون وكتاب الدولة

والمندوبان الساميان والمندوب العام

الموضوع: إعداد مشروع قانون المالية للسنة المالية 2026.

سلام تام بوجود مولانا الإمام، وبعد،

مكنت مسيرة عقدين ونصف من الإصلاحات والتحولات الهيكلية التي تعرفها بلادنا تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، من ترسيخ أسس نموذج تنموي يقوم على ضمان التوازن بين تحقيق النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية من جهة، وملاءمة الطموحات مع الإمكانيات من جهة أخرى، مع الحرص على تعزيز مكانة بلادنا ضمن الدول الصاعدة. وبفضل هذه الرؤية الملكية الحكيمة التي أطرت هذا المسار، صارت بلادنا اليوم تحظى باقتصاد أكثر صلابة، ونسيج اجتماعي متماسك في إطار مؤسساتي حديث، موازاة مع تنامي الإشعاع الدولي للمملكة، وتزايد الدعم الدولي لمبادرة الحكم الذاتي، كحل وحيد للنزاع حول الصحراء المغربية.

وهو المسار الذي تشكل في عالم متقلب، يطبعه عدم الاستقرار الاقتصادي والتحولات الجيوسياسية والتحديات المناخية والصحية. فبعد التعافي النسبي للاقتصاد العالمي من مخلفات جائحة كوفيد، عادت بوادر تباطؤ النمو لتظهر من جديد نتيجة لمجموعة من العوامل، حيث أنه وفقًا لتنبؤات صندوق النقد الدولي، من المتوقع أن ينمو الاقتصاد العالمي بنسبة 3% فقط سنة 2025 و3,1% سنة 2026، بعد أن سجل نسبة نمو ب3,3% سنة 2024. أما في منطقة الأورو، الشريك الرئيسي للمغرب، فتبقى التوقعات أكثر تواضعًا، حيث من المتوقع ألا يتعدى معدل النمو 1% سنة 2025.

وعلى الرغم من هذا السياق غير المستقر، تمكنت بلادنا من الحفاظ على توازناتها وتأكيد صلابة أسسها ومواصلة مسار إقلاعها الاقتصادي، وإبراز قدرة متزايدة على استيعاب الصدمات وخلق هوامش جديدة للنمو. ويتجلى ذلك من خلال الانتعاش الذي عرفه الناتج الداخلي الخام غير الفلاحي محققا نسب نمو في ارتفاع متواصل للسنة الثالثة على التوالي، حيث انتقل من 3,5% سنة 2022، إلى 3,9% سنة 2023، وإلى 4,8% سنة 2024. وقد تواصلت الدينامية الجيدة للقطاعات غير الفلاحية خلال الربع الأول من سنة

2025 مسجلة 4,8%، مقابل 4% خلال نفس الفترة من سنة 2024. وهو ما انعكس بشكل إيجابي على نمو الاقتصاد الوطني بشكل عام، مسجلا نسبة نمو تقدر ب4,8% خلال الفصل الأول من سنة 2025، ويتوقع أن يسجل نسبة نمو ب4,5% عند نهاية نفس السنة.

وتعكس هذه الدينامية التي تعرفها القطاعات غير الفلاحية تحولا بنيويا في هيكلة الاقتصاد الوطني نحو نمو أكثر استقرارا واستقلالية عن العوامل المناخية، مدعوما بالمساهمة المتنامية للقطاعات ذات القيمة المضافة العالية، حيث ارتفعت الصادرات الصناعية، منذ 2014 إلى الآن، بأكثر من الضعف، لاسيما تلك المرتبطة بالمهن العالمية للمغرب، وهو ما يجسد نهضة صناعية غير مسبوقة تشهدها بلادنا تحت القيادة الحكيمة لصاحب الجلالة نصره الله وأيده.

فبفضل التوجهات الاستراتيجية، التي اعتمدها المغرب خلال العقدين الماضيين، صارت القطاعات الواعدة من قبيل صناعات السيارات والطيران والطاقات المتجددة، والصناعات الغذائية والسياحة، رافعة أساسية لاقتصادنا الصاعد، سواء من حيث الاستثمارات، أو خلق فرص الشغل.

وبدوره، فقد بدأ قطاع البناء والأشغال العمومية في التعافي، مدعومًا بالمشاريع الهيكلية والإعانات المباشرة لاقتناء السكن. أما بالنسبة للقطاع الثالث، فقد سجل قطاع السياحة خلال سنة 2024 أرقاما قياسية، حيث بلغ عدد السياح 17,4 مليون سائح (+20%) كما بلغت عائدات القطاع 112,5 مليار درهم. وقد انعكست هذه الدينامية الداخلية أيضًا على سوق الشغل، حيث مكن الانتعاش الاقتصادي من إحداث 82.000 منصب شغل سنة 2024. وقد تعزز هذا المسار بشكل واضح خلال الربع الأول من سنة 2025، حيث تم إحداث 282.000 منصب شغل إضافي على أساس سنوي، أي بمعدل أعلى من الوافدين الجدد إلى سوق الشغل. كما ارتفع الحجم الإجمالي للشغل ما بين الفصل الثاني من سنة 2024 ونفس الفصل من سنة 2025 ب5.000 منصب شغل، وذلك بعد فقدان 82.000 منصب سنة ما قبل، وبذلك تراجع معدل البطالة من 13,1% إلى 12,8%.

كما أصبحت بلادنا تتوفر على بنيات تحتية حديثة ومتينة وبمواصفات عالمية، تم تعزيزها مؤخرا بإطلاق صاحب الجلالة نصره الله وأيده، لأشغال تمديد خط القطار فائق السرعة، الرابط بين القنيطرة ومراكش، وكذا مجموعة من المشاريع الضخمة، في مجال الأمن المائي والغذائي، والسيادة الطاقية. وهي كلها إنجازات ترسخ معالم المغرب الصاعد، الذي يتميز أيضا بتعدد وتنوع شركائه، باعتباره أرضية للاستثمار، وشريكا مسؤولا وموثوقا، حيث يرتبط الاقتصاد الوطني، بفضل اتفاقيات التبادل الحر، بما يناهز ثلاثة ملايير مستهلك عبر العالم.

إن هذه النتائج الجيدة هي ثمرة لاستراتيجية طويلة الأمد، تقوم على وضع أسس نمو اقتصادي مستدام يوفر الهوامش الضرورية لبناء الدولة الاجتماعية مع الحفاظ على التوازنات الماكرو اقتصادية. وهي الاستراتيجية التي مكنت بلادنا من الوقوف في وجه مختلف الأزمات، وإعادة انتعاش الدينامية الاقتصادية بعد جائحة كوفيد، ووضع اللبنات الأساسية للبناء الاجتماعي المتوازن، والاستعادة التدريجية للتوازنات المالية. وهكذا مكنت المجهودات المتواصلة منذ سنة 2021 من احتواء عجز الميزانية في حدود 3,8% من الناتج الداخلي الخام خلال سنة 2024، وذلك بفضل الارتفاع المسجل في الموارد العادية ب15,2%، وهي نسبة تفوق الزيادة في النفقات العادية ب5,6%. وفي نفس الوقت، فقد عرفت المديونية انخفاضا ملموسا، من 68,7% من الناتج الداخلي الخام سنة 2023، إلى 67,7% سنة 2024. وهي نتائج تترجم قدرة النموذج الاقتصادي الوطني على التأقلم والصمود، وعلى التوجه بثقة نحو مرحلة جديدة من التطور، مرحلة تسريع المسار التنموي لبلادنا بشكل عام وتعزيز مكانتها ضمن مصاف الدول الصاعدة.

وفي هذا السياق، تعتبر سنة 2026 نقطة تحول استراتيجي في المسار التنموي لبلادنا، وذلك بفضل الإرادة الملكية السامية الرامية إلى تنفيذ استراتيجيات قطاعية طموحة تهدف إلى تعزيز مكانة بلادنا ضمن نادي الدول الصاعدة. وفي هذا الإطار، يشكل تنظيم بلادنا لكأس العالم 2030، رافعة هيكلية في مسار توطيد وتسريع نمو اقتصادنا الوطني. كما يعتبر اعترافا بالمسار القوي الذي يعرفه المغرب منذ ما يزيد عن عقدين ونصف، والآفاق الواعدة التي يتيحها في المستقبل، حيث يترجم هذا الحدث الرياضي الكبير درجة النضج المؤسساتي والاقتصادي الذي بلغته المملكة مما يتيح لها توطيد مسار تنمية شاملة ومستدامة.

وبناء عليه، وتجسيدا للتوجيهات الواردة في الخطاب الملكي السامي، بمناسبة الذكرى السادسة والعشرين لتربع صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، على عرش أسلافه الميامين، فإن مشروع قانون المالية لسنة 2026، يرسم معالم مرحلة جديدة تجمع النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية والعدالة المجالية والسيادة الاستراتيجية، حول هدف مشترك يتمثل في تعزيز مكانة بلادنا كقوة اقتصادية صاعدة. حيث يرتكز هذا المشروع على الأولويات التالية:

I. **توطيد المكتسبات الاقتصادية من أجل تعزيز مكانة بلادنا ضمن الدول الصاعدة؛**

II. **التأهيل الشامل للمجالات الترابية وتدارك الفوارق الاجتماعية والمجالية وفق مقاربة للتنمية المجالية المندمجة؛**

III. **مواصلة تكريس ركائز الدولة الاجتماعية؛**

IV. **مواصلة الإصلاحات الهيكلية الكبرى والحفاظ على توازنات المالية العمومية.**

I. توطيد المكتسبات الاقتصادية من أجل تعزيز مكانة بلادنا ضمن الدول الصاعدة :

يندرج مشروع قانون المالية لسنة 2026، في إطار التأسيس لمرحلة تعزيز دينامية التحول الاقتصادي، وذلك بالاعتماد على إرادة سياسية قوية واستراتيجيات قطاعية طموحة، مدفوعة بتنظيم التظاهرات الرياضية الكبرى، حيث تشكل هذه المرحلة انطلاقة جديدة لطموح المغرب بالانتقال إلى عهد جديد من التنمية، يكرس مكانته كبلد صاعد. كما تعتبر التقائية المشاريع المرتبطة بهذه الأحداث الكروية رافعة مهمة لتعبئة الموارد، وإعادة تحديد أولويات الاستثمار، وكذا التسريع بتنزيل الاستراتيجيات الوطنية الكبرى. ولذلك فإن هذا التوجه يؤسس لمسار اقتصادي متجدد ومستدام، يقوم على تحديث البنيات التحتية للمملكة، وتطوير الخدمات وتحسين الجاذبية على الصعيد المجالي.

ولتكريس هذه الدينامية، فقد اعتمدت بلادنا مقاربة تقوم على مجهود استثماري غير مسبوق، يحظى في إطاره الاستثمار العمومي بدور المحرك لهذه الأوراش، لاسيما فيما يتعلق بالتهيئة المجالية، وتقليص الفوارق المجالية، من خلال إطلاق مشاريع كبرى من قبيل برنامج تأهيل الملاعب، وإعادة تهيئة المدن المستقبلة لنهائيات كأس إفريقيا للأمم 2025 وكأس العالم 2030. وموازاة لذلك، يضطلع القطاع الخاص بدور هام في معظم هذه الأوراش، خصوصا من خلال تفعيل الشراكة بين القطاعين العام والخاص، لاسيما في البنيات التحتية المائية والطاقية، وكل المشاريع التي تترجم هذا التوجه الاستراتيجي على أرض الواقع، وذلك باعتماد سياسة استثمارية موجَّهة للقطاعات ذات الحمولة المهمة من حيث القيمة المضافة ومناصب الشغل القارة. وهو ما يتعين معه تكثيف العمل على تسريع الاستراتيجيات القطاعية من أجل تكريس هذه الدينامية بشكل مستدام لِتكون محركا للتنافسية وإنعاش الشغل.

ومن هذا المنطلق، سيتواصل العمل خلال سنة 2026 على تعزيز جاذبية بلادنا كوجهة أساسية للاستثمارات الأجنبية، مدعومة باستقرار أسسها، وإطارها التنظيمي الذي يتطور بشكل مستمر، وبنجاعة استهداف آلياتها التحفيزية؛ ولعل خير دليل على ذلك، الدينامية الكبيرة التي تعرفها الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي ارتفعت ب28% إلى غاية متم شهر يونيو من سنة 2025، مقارنة بنفس الفترة من سنة 2024.

كما يواكب مشروع قانون المالية لسنة 2026 هذه المرحلة الجديدة من التحول باعتماد استراتيجية طموحة تروم تسريع دينامية القطاعات الاستراتيجية بشكل فعال، باعتبارها روافع تتكامل لتحقيق هدف مشترك. ويتجسد هذا الطموح من خلال بناء نسيج إنتاجي أكثر تنافسية، يتميز بالقدرة على خلق فرص شغل قارة، والصمود في مواجهة الصدمات المناخية والجيوسياسية، والاستجابة بشكل أفضل للاحتياجات على الصعيد المحلي.

وفي هذا الإطار، فإن تعزيز مسار الصعود، يمر عبر إنشاء بنية تحتية اقتصادية قوية ومتنوعة، حيث اعتمدت بلادنا خيار التنقل متعدد الوسائط، كرافعة للاندماج الاقتصادي، وللربط بين المجالات الترابية والانفتاح على العالم. وهكذا شكلت سنة 2025 مرحلة حاسمة لتنزيل هذا التوجه، من خلال إطلاق مجموعة من المشاريع الضخمة التي من شأنها إحداث تحول جذري في مجال النقل في أفق سنة 2030.

وسيتم العمل من خلال مشروع قانون المالية لسنة 2026، على تسريع أشغال مختلف الأوراش التي تم إطلاقها على مستوى خمس مطارات بتكلفة 25 مليار درهم، وكذا توسعة حضيرة الطيران الوطنية من خلال المخطط الاستراتيجي للخطوط الملكية المغربية (160 مليار درهم لتبلغ 200 طائرة في أفق سنة 2035). حيث ستمكن هذه الاستثمارات بلادنا من تعزيز الجاذبية السياحية، والتموقع على الصعيد الجهوي، والتنافسية اللوجيستيكية.

كما سيتم العمل على توسيع شبكة الخطوط فائقة السرعة، الذي سيكلف غلافا ماليا يقدر ب 96 مليار درهم، وهو ما سيمكن من ربط المناطق الاقتصادية بالمراكز الحضرية الكبرى. وموازاة مع ذلك ستتم تقوية شبكة الطرق السيارة، بهدف تسريع المبادلات بين الجهات، وفك العزلة على المستوى المجالي، وذلك من خلال برنامج استثماري يقدر ب14,4 مليار درهم، منها 6,5 ملايير درهم مخصصة للطريق السيار القاري بين الدار البيضاء والرباط.

وتكريسا لهذه الدينامية التي تشمل كل البنيات التحتية للنقل واللوجيستيك، سيعرف قطاع الموانئ بدوره إنهاء أشغال ميناء الناظور غرب المتوسط، وتطوير منطقة الأنشطة المجاورة له، بالإضافة إلى التسريع بإنجاز مشروع ميناء الداخلة الأطلسي، لتتم بذلك تقوية ربط المملكة بالمسارات البحرية الكبرى، والرفع من مستوى عرضها اللوجيستيكي. وهكذا ترسم هذه الرؤية المتكاملة الخاصة بالبنيات التحتية الطرقية، والسككية والجوية والبحرية، أسس مجال ترابي أكثر ولوجية وانفتاحا على محيطه الخارجي.

وعلى صعيد آخر، وفي مواجهة التوترات الجيوسياسية، والتغيرات المناخية وتقلبات الأسواق العالمية، سيتم العمل من خلال مشروع قانون المالية لسنة 2026، على مواصلة استراتيجية بلادنا لتأمين مواردها الحيوية لاسيما الطاقية، والغذائية، والتكنولوجية من أجل تنمية تضمن الاستدامة والسيادة في هذه المجالات.

وفي هذا الصدد، يشكل الأمن الطاقي ركيزة أساسية لاستراتيجية بلادنا لتأمين مواردها الحيوية، حيث سيتم العمل من خلال مشروع قانون المالية لسنة 2026، على مواصلة تنزيل سياسة بلادنا الإرادية لتنويع مصادرها الطاقية، والتي ترتكز على التوفيق بين الاستجابة لمتطلبات الحفاظ على البيئة، والتنافسية الصناعية، والاستقلالية الطاقية، وذلك بالموازاة مع الدينامية التي تعرفها الطاقات المتجددة. وكذلك

الشأن بالنسبة لتطوير الهيدروجين الأخضر من خلال ستة مشاريع كبرى، باستثمارات إجمالية متوقعة تناهز 370 مليار درهم. كما تدشن بلادنا مرحلة جديدة في هذا المجال من خلال تفعيل خارطة الطريق للغاز، حيث سيمكن الغاز الطبيعي باعتباره، مصدرا انتقاليا في مجال الطاقة، من ضمان التزود بها، ومواكبة التحول نحو مزيج طاقي خال من الكربون، إضافة إلى دعم تطور القطاعات الصناعية الاستراتيجية.

وستعرف سنة 2026 كذلك، العمل على تعزيز الرقمنة باعتبارها مرتكزا استراتيجيا للسيادة الوطنية، حيث أنه في سياق يعرف إعادة تشكل سلاسل القيمة العالمية حول البيانات، والحوسبة السحابية، والذكاء الاصطناعي، فقد اعتمدت بلادنا خيار السيادة التكنولوجية، بشكل يجعل من الرقمنة رافعة لنموذجها التنموي. وهكذا، سيتم العمل من خلال استراتيجية "المغرب الرقمي 2030" على مواصلة بناء أسس دولة ذات سيادة رقمية، قادرة على تقديم خدمات عمومية فعالة، وعلى مواكبة تنافسية المقاولات، وتكوين كفاءات الغد في المجال الرقمي. وتشمل هذه الدينامية الإدارة العمومية، من خلال رقمنة مسارات خدمة المرتفقين، والرفع من كفاءات الفاعلين العموميين، واعتماد إطار منهجي موحد. وستتعزز مجهودات تحديث ورقمنة الخدمات العمومية باعتبارها من الأسس الضرورية لمواكبة القطاعات الاستراتيجية، موازاة مع الدينامية التي يعرفها قطاع ترحيل الخدمات الرقمية، وجلبه للاستثمارات الخارجية، وكذلك التحول الرقمي الذي تعرفه المقاولات الصغرى والمتوسطة، من خلال برامج ريادية وهادفة.

كما سيتم العمل، من خلال مشروع قانون المالية لسنة 2026، على تعزيز المنظومة الرقمية الوطنية ببنيات تحتية حيوية وحديثة، من خلال تنزيل الاستراتيجية الوطنية للحوسبة السحابية والتي توجد في طور الإعداد. ولأن طموح السيادة التكنولوجية يرتكز أيضا على الاستثمار في الرأسمال البشري، فستتم مواصلة الجهود المبذولة لتعزيز التكوين في هذا المجال، وذلك من أجل رفع عدد خريجي التخصصات الرقمية إلى ثلاثة أضعاف في أفق سنة 2027، وتعزيز الإدماج الرقمي منذ المراحل التعليمية المبكرة. ويأتي هذا الاستثمار في الكفاءات لتزويد النسيج المقاولاتي الذي يتطور بشكل مضطرد، مدعوما في ذلك بسياسة غير مسبوقة لدعم المقاولات الناشئة.

ولإدراكها للتحديات المتزايدة التي يفرضها التحول الرقمي وتسارع استخدام التكنولوجيا في مختلف المجالات، تبنت بلادنا استراتيجية وطنية شاملة للأمن السيبراني 2030 لتعزيز أمن الفضاء الرقمي، وترتكز هذه الاستراتيجية على تكريس آليات الحكامة الوطنية وتقوية الإطار القانوني والمؤسساتي في هذا المجال، بالإضافة إلى تطوير القدرات السيبرانية والتوعية، وكذا تعزيز التعاون الوطني والدولي. وقد تم تعزيز الإطار المؤسساتي من خلال إحداث مركز الابتكار في الأمن السيبراني ومديرية متخصصة على

مستوى وزارة الاقتصاد والمالية تتولى حكامة أمن نظم المعلومات، مما يعكس الإرادة القوية لإدماج البعد السيبراني في إدارة المخاطر المالية والاقتصادية.

وموازاة مع ذلك، أطلقت بلادنا مجموعة من البرامج لتكوين الأطر والكفاءات الوطنية في مجال الأمن السيبراني، فضلا عن إحداث مركز التميز للذكاء الاصطناعي، والذي يسعى إلى مواكبة التطورات المتسارعة في هذا المجال، وتطوير حلول متقدمة تضمن الأمن الرقمي وتُعزز السيادة التكنولوجية.

وعلى صعيد آخر، يولي مشروع قانون المالية لسنة 2026 أهمية خاصة للقطاعات الواعدة من أجل تعزيز الأسس الاقتصادية لبلادنا وترسيخ مكانتها بين الدول الصاعدة. حيث سيتم التركيز على وجه الخصوص على قطاعات السياحة، والفلاحة والصناعة، والتجارة الخارجية، باعتبارها روافع استراتيجية أساسية لخلق فرص الشغل، وتحسين وضعية الميزان التجاري، وتعزيز الإشعاع الدولي للمملكة.

فبالنسبة للقطاع السياحي، وبعد الأزمة العالمية غير المسبوقة، فقد سجل هذا القطاع انتعاشا سريعا، بفضل التدابير التي تم اتخاذها، وهو ما مكّن من تحقيق نتائج تاريخية. حيث استقبلت بلادنا ما يعادل 8,9 ملايين سائح خلال النصف الأول من سنة 2025، أي بزيادة 19% مقارنة بنفس الفترة من سنة 2024، وهو ما يمثل 1,4 مليون سائح إضافي. كما ارتفعت عائدات القطاع لتبلغ 54 مليار درهم مسجلة زيادة تقدر ب9,6% خلال نفس الفترة. وعلاوة على هذا، صار التركيز منصبًا على الجودة والاستدامة من أجل الارتقاء بالخدمات السياحية وتوفير عرض أكثر تنوعا وتنافسية، وهو ما يتم تجسيده من خلال برنامج"Cap Hospitality"، الذي عُبئت له حوالي 4 ملايير درهم، استفادت منها 90 مؤسسة فندقية إلى غاية منتصف سنة 2025، وبرنامج"GoSiyaha" الذي يدعم أكثر من 1.700 مشروع بهدف تعزيز تنافسية المقاولات السياحية. وسيتم العمل من خلال مشروع قانون المالية لسنة 2026 على تكثيف الجهود لجعل المغرب وجهة مرجعية جذابة وسهلة الولوج، لاسيما الاعتماد على التنويع النشيط للأسواق المصدرة، والقيام بحملات هادفة للترويج، وتعزيز شراكات النقل الجوي.

كما سيتم إيلاء أهمية خاصة لضمان استقرار الاستثمارات الفلاحية، من خلال مواصلة تنمية وتأهيل السلاسل الفلاحية، وتحسين ظروف تسويق وتوزيع المنتوجات الفلاحية، هذا إلى جانب تعزيز الجودة والابتكار والتكنولوجيات الفلاحية.

أما بالنسبة للقطاع الصناعي، الذي يعرف نهضة ملحوظة، فقد دخلت استراتيجية إعادة التصنيع، التي تم اعتمادها خلال السنوات الأخيرة، في مرحلة جديدة من التوطيد والنمو. وفي هذا الإطار، يدخل برنامج "تطوير" للبحث والابتكار الصناعي، سنته الثالثة بعد إطلاقه سنة 2022. وقد صُمم هذا البرنامج لدعم ما يصل إلى 100 مشروع سنوياً في مختلف مراحل سلسلة الابتكار، بدءا من البحث العلمي إلى النمذجة،

مروراً بمرحلة ما قبل التصنيع، حيث تتم تعبئة غلاف مالي بقيمة 300 مليون درهم سنويا. وقد مكّنت النسختان الأولتان من تمويل 142مشروع مبتكر، باستثمارات إجمالية ناهزت 742 مليون درهم، منها 42% من مساهمة الدولة. ومن جانب آخر، شكل دعم المقاولات الصناعية الصغيرة جداً والصغرى والمتوسطة، خلال العقد الأخير، رافعة مهيكلة لتعزيز النجاعة الصناعية، وذلك بفضل عرض متكامل يجمع بين دعم الاستثمار والمواكبة التقنية، حيث تم إنجاز أزيد من 8.500 مشروع لمقاولين منحدرين من مختلف جهات المملكة. وقد مكنت هذه الدينامية من تعبئة 21 مليار درهم من الاستثمارات، من أجل إحداث أزيد من 220.000 منصب شغل مباشر وغير مباشر.

وستتعزز دينامية الاستثمارات الخاصة بشكل عام، خلال سنة 2026، عبر مواصلة تنزيل الميثاق الجديد للاستثمار، مع التركيز بشكل خاص على خلق مناصب الشغل القارة، وتحقيق الإنصاف المجالي، وتوجيه الدعم للاستثمار في القطاعات ذات القيمة المضافة العالية. وفي الوقت ذاته، ساهم تطوير المناطق الصناعية المندمجة وإصلاح المراكز الجهوية للاستثمار في إرساء أسس تنافسية صناعية جديدة على الصعيد الجهوي. حيث يكمن الرهان خلال سنة 2026 والسنوات اللاحقة في تعزيز الاندماج المحلي، ورفع نسبة القيمة المضافة المنتجة محليا، وتعزيز الولوج إلى الأسواق الخارجية، من أجل تموقع أفضل للصناعة المغربية ضمن سلاسل القيمة الدولية.

ولمواكبة دينامية القطاع الصناعي وكل القطاعات المصدرة، فقد تم اعتماد خارطة طريق جديدة للتجارة الخارجية، تهدف إلى توسيع قاعدة التصدير عبر إضافة 400 مُصدِّر جديد سنوياً، واستغلال 70% من الإمكانيات غير المستغلة (المقدرة بـ 84 مليار درهم في قطاعات مثل الجلد، والمعدات الطبية، والصناعات الصيدلية)، وخلق 76.000 منصب شغل مباشر في أفق سنة 2027. وترتكز خارطة الطريق الجديدة، التي رُصد لها غلاف مالي يقدر ب1,35مليار درهم خلال الفترة 2025-2027، على مواكبة المقاولات بمنهجية فعالة، والترويج للصادرات، وتطوير آليات التأمين المناسبة.

كما يشكل ورش الرقمنة، الذي تم إطلاقه في خدمات الاستثمار، والضرائب، وكذا التدبير العمومي، رافعة أساسية لتبسيط المساطر أمام الاستثمار الخاص، وتعزيز الثقة في الإدارة. كما أن الحكومة عازمة من خلال إصلاح المراكز الجهوية للاستثمار، وتعميم الشباك الرقمي الموحد، على جعل بيئة الاستثمار أكثر وضوحا في إطار اقتصادي أكثر قابلية للتوقع، لا سيما بالنسبة للمقاولات الصغيرة جدا، والصغرى والمتوسطة. نفس المنظور يؤطر إصلاح القطاع المالي، الذي يهدف إلى تحقيق إدماج أوسع وتعبئة أفضل للادخار الوطني في خدمة الاستثمار المنتج.

ومن جانب آخر، وبالنسبة للاقتصاد غير المهيكل، الذي لازال يطبع جزءاً واسعاً من النسيج الإنتاجي الوطني، فستتم معالجته وفق مقاربة إرادية ستمكن بلادنا من الانتقال التدريجي نحو اقتصاد مهيكل، عبر الربط بين تبسيط المساطر، وإقرار التحفيزات، وآليات المواكبة، وضمان الولوج الفعلي والشامل إلى الحماية الاجتماعية، إلى جانب اتخاذ مجموعة من التدابير الجبائية الرامية لضمان انخراط الوحدات غير المهيكلة في تأدية واجباتها الضريبية. كما سيتواصل العمل على تفعيل عدة آليات خاصة لهذه الغاية، من قبيل تعميم نظام المقاول الذاتي، والإدماج في نظام الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، وتشجيع ولوج الوحدات الصغيرة جداً إلى النظام البنكي، ورقمنة خدمات المواكبة، إضافة إلى تفعيل دور المراكز الجهوية للاستثمار كحلقة وصل بين المبادرات المحلية والإدماج في القطاع المهيكل.

II. التأهيل الشامل للمجالات الترابية، وتدارك الفوارق الاجتماعية والمجالية وفق مقاربة للتنمية المجالية المندمجة:

تجسيدا للتوجيهات الملكية السامية بمناسبة الذكرى السادسة والعشرين لعيد العرش المجيد، يشكل مشروع قانون المالية لسنة 2026 محطة أساسية لإحداث نقلة نوعية في التأهيل الشامل للمجالات الترابية وتدارك الفوارق الاجتماعية والمجالية، وذلك عبر الانتقال من المقاربات التقليدية للتنمية الاجتماعية إلى مقاربة للتنمية المجالية المندمجة، بشكل يضمن حق كل المواطنين في الاستفادة من ثمار التقدم والتنمية، في جميع مناطق وجهات المملكة، دون تمييز أو إقصاء.

ومن هذا المنطلق، سيتم العمل من خلال مشروع قانون المالية لسنة 2026 على إطلاق جيل جديد من برامج التنمية الترابية التي ترتكز على تثمين الخصوصيات المحلية، وتكريس الجهوية المتقدمة، ومبدأ التكامل والتضامن بين المجالات الترابية، عبر توحيد جهود مختلف الفاعلين حول أولويات واضحة ومشاريع ذات تأثير ملموس، تهم على وجه الخصوص:

- أولا: دعم التشغيل، عبر تثمين المؤهلات الاقتصادية الجهوية، وتوفير مناخ ملائم للمبادرة والاستثمار المحلي؛

- ثانيا: تقوية الخدمات الاجتماعية الأساسية، خاصة في مجالي التربية والتعليم، والرعاية الصحية، بما يصون كرامة المواطن، ويكرس العدالة المجالية؛

- ثالثا: اعتماد تدبير استباقي ومستدام للموارد المائية، في ظل تزايد حدة الإجهاد المائي وتغير المناخ؛

- رابعا: إطلاق مشاريع التأهيل الترابي المندمج، في انسجام مع المشاريع الوطنية الكبرى، التي تعرفها بلادنا.

وفي هذا الإطار، فإن الدينامية الاستثمارية التي أطلقتها بلادنا لا تقتصر فقط على الطموحات الماكرو-اقتصادية، بل تُجسّد كذلك رافعة قوية للتنمية المجالية المندمجة، وذلك عبر توطيد الاستثمار على الصعيد المجالي وتعزيز التكامل والتضامن بين المجالات الترابية. حيث تُعتبر مشاريع البنية التحتية، والتنمية القروية، والإدماج الاقتصادي بمثابة آليات لتعزيز التماسك الاجتماعي والالتقائية المجالية.

وهكذا، وتجسيدا للتعليمات الملكية السامية بمناسبة الذكرى السادسة والعشرين لعيد العرش المجيد، سيتم العمل من خلال مشروع قانون المالية لسنة 2026، على توجيه الاستثمار العمومي بشكل متزايد نحو المناطق الأكثر هشاشة، لاسيما المناطق القروية، والجبلية، والمناطق النائية، بهدف ضمان الولوج المنصف للخدمات الأساسية. هذا إلى جانب دعم التشغيل عبر تثمين المؤهلات الاقتصادية الجهوية وتوفير المناخ الملائم للمبادرة والاستثمار بشكل يحفز النشاط الاقتصادي المحلي، وذلك في انسجام تام مع المشاريع الكبرى التي تعرفها المملكة.

ووفق هذا المنظور، يُعتبر الولوج المنصف إلى التعليم والتشغيل من الأولويات الكبرى لمشروع قانون المالية لسنة 2026، باعتباره من الركائز الأساسية للدولة الاجتماعية، والتي تحرص بلادنا على تقويتها بشكل مستدام، حيث أنه، وتكريسا لمنطق إعادة توجيه السياسات الاجتماعية نحو الأثر والنجاعة، فقد أطلقت المملكة برامج تضمن التحول العميق للرأسمال البشري، يقوم على ثلاثية متكاملة: تكوين أفضل، توجيه أدق، وإدماج أمثل. وذلك لكسب رهان مزدوج يتمثل من جهة في الاستجابة للتطلعات الاجتماعية للمواطنين في التمكين عبر المعرفة والمشاركة في النشاط الإنتاجي، ومن جهة أخرى إعداد القاعدة البشرية المؤهلة لمواكبة مسار تعزيز مكانة بلادنا ضمن الدول الصاعدة.

ويشمل هذا التحول مختلف مراحل التأهيل، من التربية إلى التشغيل، مرورًا بالتكوين المهني والتعليم العالي، وذلك في إطار منسجم ومهيكل. وسيتم تعزيز جسور الربط بين المسارات التربوية، وآليات التوجيه، واحتياجات سوق الشغل بشكل تدريجي، وذلك للرفع من سلاسة المسارات، وتقليص حالات الهدر، وتحقيق الملاءمة الفعلية بين الكفاءات المتوفرة والفرص المتاحة. ومن شأن الرأسمال البشري الذي يتم تكوينه وفق هذا النموذج المتكامل، أن يكون جاهزا لمواكبة وتيرة الأوراش الوطنية الكبرى المتنامية، سواء فيما يخص البنيات التحتية الصحية، أو التجهيزات الرياضية، أو أنظمة التنقل، أو الصناعات ذات القيمة المضافة العالية. وهي قطاعات تستدعي مهارات محلية جديدة، تستجيب للطموحات الاستراتيجية للمملكة.

وتنطلق هذه الدينامية من المدرسة، حيث يشكل برنامج "مدارس الريادة"، الذي تم تعميمه على نطاق واسع منذ الموسم الدراسي 2024-2025، أحد محاور الإصلاح الأساسية، مستهدفًا قرابة 1,3 مليون

تلميذة وتلميذ في أزيد من 2.600 مؤسسة تعليمية. ويكرس هذا البرنامج مقاربة متجددة للتعلم، تقوم على ثلاث ركائز متكاملة تتمثل في الارتقاء بالمستوى البيداغوجي، وتأهيل الأساتذة، وتجهيز الفصول الدراسية بالوسائل الرقمية. وتُجسد هذه الدينامية مرحلة التنزيل الفعلي لخارطة الطريق 2022-2026، وتعزيز العرض المدرسي، مع الطموح خلال سنة 2026 إلى تكريس المكتسبات، ومواصلة تعميم نموذج مدارس الريادة.

وبنفس المنظور القائم على الإدماج والعدالة الاجتماعية، يُعتبر النموذج المغربي لمدارس الفرصة الثانية رافعة استراتيجية لمواجهة ظاهرة الهدر المدرسي ومحاربة إقصاء الشباب. حيث يستفيد حالياً من هذا البرنامج حوالي 23.000 شاب وشابة، موزعين على 227 مركزًا عبر مختلف ربوع المملكة، وهو ما يجعل هذه الآلية أيضا ضمن أولويات خارطة الطريق الخاصة بالتشغيل. ويتمثل الهدف في بلوغ 35.000 مستفيد خلال سنة 2026، مع وضع الأسس لتعزيز التغطية الترابية، عبر توسيع الشبكة الوطنية لهذه المراكز لتبلغ 400 مركزا في أفق سنة 2030. وتُستكمل دعائم هذا المسار التربوي والاجتماعي من خلال توسيع عرض التعليم الأولي، باعتباره رافعة محورية لضمان تكافؤ الفرص منذ سن مبكرة.

وبدوره، صار التكوين المهني بمثابة حلقة الوصل بين المنظومة التعليمية وسوق الشغل، وقد مكّن الإصلاح الذي تم إطلاقه بالقطاع من تحقيق ارتفاع بنسبة 17% في عدد المستفيدين خلال موسم 2024-2025، (678.605 متدرب(ة))، إلى جانب افتتاح ثلاث (3) مدن جديدة للمهن والكفاءات. وبذلك، بلغ عدد المدن التي تؤدي مهامها كاملة اليوم سبع (7) مدن، فيما توجد مدينتان في طور التجهيز بجهتي الداخلة-وادي الذهب ومراكش-آسفي، في حين تسجل ثلاث (3) مدن أخرى بكل من درعة-تافيلالت، وفاس-مكناس وكلميم-واد نون، نسبة تقدم في الأشغال تفوق 80%.

وموازاة مع ذلك، تم الشروع في ورش التحديث العميق لعرض التكوين المهني، والذي يشمل إعادة هيكلة 444 شعبة، وإدماج المواكبة الفردية للمستفيدين (من خلال منصة مختصة، و49 مركزًا للتوجيه)، فضلاً عن تعزيز التكامل مع مسارات التميز، عبر شبكة من 14 معهداً تحت نظام التدبير المفوض.

ومن جانب آخر، ضاعف التعليم العالي استجابته للأولويات الاقتصادية والتكنولوجية للمملكة، بالاعتماد على المخطط الوطني لتسريع تحول نظام التعليم العالي والبحث العلمي 2030. حيث أن الاستثمارات الموجهة نحو البحث العلمي، والمعاهد الموضوعاتية، وتكوين جيل جديد من طلبة الدكتوراه، تهدف مجتمعة إلى تحفيز الابتكار وتعزيز الكفاءات في قطاعات واعدة من قبيل الرقمنة، والانتقال الإيكولوجي، والصحة. كما يُعد تعزيز تكامل المسارات بين التكوين، والبحث العلمي، وسوق الشغل محورًا أساسيًا لهذا التحول.

ويبرز التشغيل كنقطة التقاء تجمع بين استراتيجيات الإدماج، والاستثمار، وتنمية الرأسمال البشري، وكذا بمثابة محرك مركزي للإقلاع الاقتصادي للمملكة. ومن هذا المنطلق، تبنّى المغرب خارطة طريق للتشغيل، في أفق سنة 2030، تروم تقليص معدل البطالة إلى 9%، في حالة عودة التساقطات إلى مستوياتها العادية. حيث تعتمد هذه الاستراتيجية مجموعة منسجمة من ثماني (8) مبادرات مهيكلة، تتمحور خصوصا حول الإدماج وتنمية المهارات، موازاة مع الدعم الصريح للاستثمار، والذي يتجسد في تنزيل المقتضيات الواردة في الميثاق الجديد للاستثمار من خلال مقاربة شمولية تجمع بين مسارين متكاملين، يتمثل أولهما في تفعيل آلية دعم المقاولات الصغرى والمتوسطة والصغيرة جدًا باعتبارها المحرك الأساسي لخلق فرص الشغل، وذلك لتعزيز ديناميتها وتقوية مرونتها، في حين يرتكز المسار الثاني على استثمار الفرص التي تتيحها الأوراش الكبرى للبنيات التحتية باعتبارها رافعة أساسية لتحقيق نمو اقتصادي شامل ومستدام، قادر على خلق فرص شغل جديدة ولائقة.

كما تعالج خارطة الطريق الاختلالات البنيوية لسوق الشغل، من خلال استهداف القطاعات والفئات الأكثر عرضة للهشاشة، خصوصا الشباب غير الحاصلين على شهادات والنساء، ومواكبتها عبر إرساء مسار مندمج للوساطة في التشغيل، لاسيما من خلال تحسين التنسيق بين مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل، والوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات، وكذا القطاعات والمقاولات.

وفي هذا الإطار، سيتم توسيع نطاق البرامج النشيطة للتشغيل لتشمل غير الحاصلين على شواهد، فيما سيتم تعميم التكوين بالتدرج على مختلف القطاعات الاقتصادية، بهدف بلوغ 100.000 متدرب سنويا إلى غاية متم سنة 2026، كما سيتم تذليل العوائق أمام ولوج النساء لسوق الشغل، لا سيما عبر الرفع من عدد الحضانات. وموازاة مع ذلك سيتم اعتماد تدابير موجهة للتخفيف من فقدان مناصب الشغل في المناطق الفلاحية المتأثرة بالجفاف، مع إعطاء الأولوية لمواكبة المساعدين العائليين.

كما أولت خارطة طريق التشغيل أهمية قصوى للحكامة والقيادة باعتبارهما شرطين أساسيين لضمان نجاح الإجراءات المقررة في إطار هذا الورش، حيث أنه فضلا عن اللجنة الوزارية للتشغيل، التي تُعنى بالتتبع الدقيق لمدى تقدم المبادرات المدرجة في خارطة الطريق، مع التقييم الدوري لأثرها على أرض الواقع، وكذا لجنة القيادة المنبثقة عن اللجنة سالفة الذكر، فقد تم إحداث وحدة تجميع المعطيات التي تتولى الإشراف على جمع وتحليل البيانات المرتبطة بالتشغيل من مختلف المصادر المؤسساتية ومعالجتها وفق منهجية موحدة تضمن دقتها وموثوقيتها، وهو ما سيمكن من رسم صورة واضحة وشاملة عن واقع التشغيل في المملكة، ومن تعزيز قدرة الحكومة على اتخاذ القرارات المناسبة في الوقت المناسب فيما يخص مجال التشغيل، كما ستمكن من تحسين استهداف تدخلاتها، ودعم تنفيذ استراتيجياتها على المستويين الوطني والمحلي.

وقد شرعت الحكومة في تفعيل هذه المنظومة من خلال الوقوف على التقدم المحرز قطاعيا فيما يتعلق بتنزيل مخططات عمل القطاعات الوزارية المعنية بتنزيل خارطة الطريق للتشغيل، بشكل يضمن التقائية البرامج، وتنسيق تدخلات مختلف القطاعات، وإشراك القطاع الخاص في هذه الدينامية، في إطار مقاربة تكاملية مع القطاع العام.

وعلى صعيد آخر، يعد الولوج المنصف إلى خدمات عمومية ذات جودة أحد المؤشرات الأساسية لتحقيق التنمية الاجتماعية والمجالية المندمجة. ولذلك، سيتم العمل من خلال مشروع قانون المالية لسنة 2026 على مواصلة الاستثمار في تأهيل العرض الصحي، بالموازاة مع توسيع آليات الحماية الاجتماعية، وذلك بهدف ضمان حقوق فعلية لكل المواطنين، بغضّ النظر عن مواقع سكنهم وأوضاعهم المهنية. حيث تحقق بلادنا، في ظل هذه الدينامية، تقدمًا ملموسًا على عدة مستويات بنيوية.

وفي هذا الإطار، يشهد تنفيذ برنامج تحديث البنيات التحتية الصحية وتيرة متسارعة، حيث تم تأهيل 949 مركزا صحيا من أصل 1.400 مؤسسة للعلاجات الأولية، ليتم استكمال تأهيلها بشكل كامل خلال سنة 2026. ومن المرتقب أن يدخل مركزان استشفائيان جامعيان حيز الخدمة خلال السنة الجارية بكل من أكادير والعيون، في حين بلغت أشغال إنجاز المستشفى الجديد "ابن سينا" بالرباط مراحلها النهائية. كما يجري إنجاز مشاريع جديدة بكل من بني ملال، وكلميم والرشيدية، ضمن رؤية ترابية تروم تحقيق توزيع مجالي متوازن للبنيات الصحية. تنضاف إلى هذه التطورات البنيوية عملية إعادة التنظيم العميقة لحكامة القطاع، من خلال المجموعات الصحية الترابية التي يجري إحداثها، والتي تهدف إلى توحيد تدبير العرض الصحي على المستوى الجهوي، وإلى تقريب الخدمات الطبية من الساكنة. وقد بلغت عملية إحداث المجموعات الصحية الترابية مرحلة حاسمة، حيث تم اختيار جهة طنجة-تطوان-الحسيمة كمنطقة نموذجية لتفعيل هذه المجموعات. وموازاة مع ذلك، ترتكز المنظومة الصحية على منطق نجاعة الأداء، من خلال تعميم الرقمنة عبر نظام المعلومات الاستشفائي والملف الطبي المشترك، والارتقاء بكفاءة الموارد البشرية بهدف بلوغ 45 مهنيًا صحيًا لكل 10.000 نسمة في أفق سنة 2030، إلى جانب اعتماد "الوظيفة الصحية" لتثمين المسارات المهنية بالقطاع.

وتتكامل هذه الهيكلة المتجددة للمنظومة الصحية، مع التقدم الذي تعرفه آليات الحماية الاجتماعية، حيث تم تعميم التأمين الإجباري الأساسي عن المرض ليشمل 88% من الساكنة خلال سنة 2025، مما يتيح التغطية الصحية لأكثر من 32 مليون من المغاربة. وفيما يخص ورش تعميم التقاعد، فقد تم تحقيق تقدم ملموس، لاسيما من خلال تسهيل شروط الاستفادة من المعاش بالنسبة لأجراء القطاع الخاص، عبر خفض الحد الأدنى لفترة الاشتراك إلى 1.320 يومًا. كما يجري العمل بشكل تدريجي على هيكلة النظام الخاص بالعمال غير الأجراء في أفق تعميمه، ويستكمل مشروع التعويض عن فقدان الشغل، الشق

التأميني حيث يروم هذا الورش توسيع نطاق الاستفادة من الآلية الحالية لتشمل فئات أوسع من الأجراء، وذلك من خلال تخفيف شروط الاستحقاق، إلى جانب إحداث آلية جديدة تتلاءم مع فئات العمال غير الأجراء، بالاستناد إلى دراسات اكتوارية ونصوص تنظيمية قيد الإعداد.

وتنفيذا للتعليمات الملكية السامية، يشكل التدبير الاستباقي والمستدام للموارد المائية أحد أهم أولويات مشروع قانون المالية لسنة 2026، حيث أنه وبعد توالي عدة سنوات من الجفاف والضغط على الموارد الطبيعية، انخرطت بلادنا في سياسة طموحة من أجل ضمان ولوج مستدام للماء. وهكذا ستعرف سنة 2026 تعزيز قدرات التخزين الوطنية من خلال سدَّي بني عزيمان وسيدي عبو، لِيُساهما بذلك في ضمان تزويد المناطق المعنية بحاجياتها من المياه. وفي نفس الوقت يتواصل تنفيذ مشاريع الربط المائي بين الأحواض المائية لتحقيق التوازن بين الأحواض التي تعرف فائضا وتلك التي تعرف خصاصا؛ بشكل يضمن التوزيع الترابي الأمثل في توزيع هذه الموارد. وبموازاة ذلك، سيتواصل العمل على تفعيل خارطة الطريق الوطنية لتحلية مياه البحر، بهدف بلوغ طاقة إنتاجية تتجاوز 1,7 مليار متر مكعب سنويًا في أفق سنة 2030 (أي مضاعفة القدرة الحالية بخمس مرات)، لتلبية أكثر من نصف الحاجيات الوطنية من الماء الشروب وسقي الأراضي الفلاحية ذات الأهمية الاستراتيجية. وفي نفس السياق، يمثل مشروع محطة تحلية مياه البحر بالدار البيضاء الكبرى ورشا استراتيجيا، بطاقة تصل إلى 300 مليون متر مكعب سنويا في أفق سنة 2028، حيث ستدخل هذه المحطة أولى مراحل تشغيلها بطاقة تصل إلى 200 مليون متر مكعب، وذلك قبل متم سنة 2026. كما ستتعزز هذه الدينامية من خلال برنامج طموح لإنجاز ثماني محطات إضافية لتحلية المياه، وذلك بطاقة إجمالية تفوق 1,2 مليار متر مكعب سنويًا في أفق سنة 2031. وتتوزع هذه المشاريع الاستراتيجية على الجهات الساحلية الكبرى بكل من جهة الشرق (300 مليون م^3/سنة)، وطنجة (150 مليون م^3/سنة)، وسوس ماسة (350مليون م^3/سنة) موازاة مع توسعة محطة تحلية مياه اشتوكة ايت باها (46 مليون م^3/سنة)، إضافة إلى مشاريع محطات كل من الرباط (300 مليون م^3/سنة)، وكلميم (49,6 مليون م^3/سنة)، وطانطان (47,2 مليون م^3/سنة)، والصويرة (12,8 مليون م^3/سنة)، مع بدء أولى عمليات الاستغلال نهاية سنة 2028.

وتُشكل هذه الاستراتيجية المائية رافعةً أساسية للسيادة الغذائية وتنافسية القطاع الفلاحي، حيث سيخصص جزء مهم من المياه المنتجة عبر محطات التحلية للسقي ضمن المخطط الوطني لتحسين نجاعة استعمال الماء في الري. وفي هذا الإطار، تم التخطيط لإنجاز خمسة مشاريع كبرى مرتبطة بمحطات التحلية في كل من جهة الشرق، وسوس ماسة، والدار البيضاء، وكلميم، وطانطان، بحجم مياه مخصص يتراوح بين 50 و250 مليون م^3 سنويًا حسب المناطق. وتهدف هذه الاستثمارات إلى تقوية المساحات المسقية الحالية ودعم توسيع المساحات الفلاحية الجديدة عبر شبكات مهيكلة للتوزيع والتزويد. ويعتبر

مشروع التهيئة الهيدروفلاحية لسهل سايس (30 ألف هكتار) ومشروع التهيئة الهيدروفلاحية للمنطقة الجنوبية الشرقية من سهل الغرب (30 ألف هكتار)، بكلفة إجمالية تقدر ب7ملايير درهم لكل منهما، من أهم المشاريع المبرمجة. ومن خلال هذا التكامل بين السياسة المائية والاستراتيجية الفلاحية، تجسد بلادنا اختيارها لنموذج مرن ومندمج، قائم على استدامة الموارد، وترشيد استخدامها، وإنتاج القيمة على المستوى الترابي.

ووفق نفس المنظور، الذي يجمع بين الاستدامة وتثمين الموارد، أصبحت السياسات الفلاحية تشمل الأبعاد الاجتماعية والترابية بشكل أكبر، حيث تشكل مشاريع الفلاحة التضامنية بداية التحول نحو نموذج أكثر شمولية ودعما للديناميات المحلية. ومن جانب آخر، وتفعيلا للتوجهات الملكية السامية، ستعرف سنة 2026 توطيد برنامج إعادة تكوين القطيع الوطني، وهو ما يجسد التوجه نحو حماية التوازنات الاقتصادية والاجتماعية في العالم القروي، موازاة مع إرساء منظومة حيوية لضمان الأمن الغذائي الوطني.

وانسجاما مع المشاريع الوطنية الكبرى التي تعرفها المملكة، سيتم العمل من خلال مشروع قانون المالية لسنة 2026، على إطلاق مشاريع التأهيل الترابي المندمج، وذلك تجسيدا للتعليمات الملكية السامية، حيث سيتم العمل على إعادة هيكلة تدريجية للتدخل العمومي على المستوى الترابي من خلال توحيد مختلف الفاعلين حول الأولويات التي وضعها صاحب الجلالة، نصره الله، من أجل تنمية مجالية مندمجة تضمن التأهيل الشامل للمجالات الترابية وتدارك الفوارق الاجتماعية والمجالية.

وفي هذا الإطار، تشكل الجهوية المتقدمة رافعة هيكلية لتوطين الاستثمار على الصعيد المجالي، وذلك من خلال تفعيل برامج التنمية الجهوية 2022-2027، التي دشنت جيلًا جديدًا من التخطيط الذي يعتمد على الخصوصيات المحلية، والموجّه نحو صعود أقطاب جهوية للنمو، كما يمكّن نقل الصلاحيات والإجراءات المرتبطة بالاستثمار إلى المصالح اللاممركزة، من اتخاذ القرارات بشكل أقرب من الميدان، وتعزيز قدرات المجالات الترابية، وهو ما يساهم في تعزيز الجاذبية الاقتصادية للجهات، وتسهيل انبثاق مشاريع مهيكلة في القطاعات الواعدة.

وعلى العموم، تجسد هذه السياسات والمشاريع البنيوية معالم منظور متجدد، لم يعد في إطاره الاستثمارُ مجرد محرك للنمو، بل أيضا رافعة للتأهيل الشامل للمجالات الترابية، وتدارك الفوارق الاجتماعية والمجالية، وهو ما سيمكن بلادنا من إرساء أسس نموذج تنموي أكثر شمولية ومناعة وسيادة.

III. مواصلة تكريس ركائز الدولة الاجتماعية:

تعتبر سنة 2026 منعطفًا أساسيا في منظور تدخل الدولة في المجال الاجتماعي، وذلك بالانتقال إلى الأثر الاجتماعي الموجه والفعال في تنزيل السياسات والبرامج الاجتماعية. حيث تشهد بلادنا انتقالًا تدريجيًا نحو مقاربة فعالة للاستهداف، تعتمد على أدوات حديثة للتدبير، كما ترمي إلى إحداث أثر ملموس وقابل للقياس على مستوى التنمية البشرية. وتستند هذه التحوّلات إلى قناعة راسخة مفادها أن العدالة الاجتماعية لم تعد مجرد آلية لتصحيح الاختلالات، بل أصبحت نتيجة مباشرة لدينامية النمو والاستثمار المنتج التي تم إطلاقها على الصعيد الوطني. ويتجسد هذا التحول بشكل خاص في اعتماد منطق المساعدة المباشرة، المشروطة والموجهة بدقة نحو الأسر الأكثر هشاشة.

ويشكل تفعيل السجل الاجتماعي الموحد والسجل الوطني للسكان، ركيزة أساسية في هذه المنظومة الجديدة، لاسيما تعميم الحماية الاجتماعية، حيث تضمن هاتان الآليتان استهدافا أكثر عدالة وشفافية للفئات المستحقة، مع تعزيز قدرة الدولة على قيادة العمل الاجتماعي بشكل أكثر دقة ونجاعة. وقد مكّن التعميم الفعلي لنظام السجل الاجتماعي الموحد، الذي تم تنزيله على مستوى كافة التراب الوطني، من تسجيل أزيد من 5,3 ملايين أسرة إلى حدود شهر ماي 2025، أي ما يعادل نحو 19 مليون فرد، مع تمثيلية أكبر للمناطق القروية.

ويتمثل طموح هذا النموذج الجديد في تحقيق أثر اجتماعي قابل للقياس. وهو ما يقتضي الانتقال من منطق المساعدات، إلى مقاربة تجعل من الدعم الاجتماعي رافعة للتمكين، عبر ربطه بمعايير التنمية البشرية، كتمدرس الأطفال، والمتابعة الصحية المنتظمة، والتلقيح، والوقاية من الإعاقة. وتستدعي هذه المقاربة أيضًا تعزيز القدرات المؤسساتية، من خلال الارتقاء بدور الوكالة الوطنية للدعم الاجتماعي، التي تلعب دورا محوريا في توحيد وتدبير وتقييم مختلف آليات الدعم الاجتماعي.

وبفضل التوجيهات الملكية السامية، كسبت بلادنا رهان إرساء أسس الدولة الاجتماعية وفقا لهذا المنظور، الذي يرتكز على الرفع من الأثر الاجتماعي عبر الاستهداف الفعال، من خلال التنزيل السريع والفعال لمجموعة من الإصلاحات والبرامج الاجتماعية، الرامية إلي صون كرامة المواطنين وتحسين ظروفهم المعيشية، لاسيما من خلال تعميم الاستفادة من أنظمة الحماية الاجتماعية، حيث بلغ عدد الأسر المستفيدة من نظام الدعم الاجتماعي المباشر، عند متم شهر يونيو من سنة 2025 ما يقارب 4 ملايين أسرة، ليفوق مجموع الإعانات الممنوحة في إطار هذا النظام 37,7 مليار درهم.

وقد تجسدت هذه الحصيلة الإيجابية أيضا من خلال مجموعة من التدابير الهادفة إلى دعم القدرة الشرائية للمواطنين من أجل التخفيف من تداعيات التقلبات الظرفية على الاقتصاد الوطني وعلى

الفئات الاجتماعية الهشة، وذلك عبر تخصيص ما يقارب 107,4 ملايير درهم خلال الفترة الممتدة من سنة 2022 إلى غاية منتصف سنة 2025، لضمان استقرار أسعار غاز البوتان، والسكر، والدقيق الوطني للقمح اللين، وتقديم دعم مباشر لمهني النقل حفاظا على استقرار تكلفة النقل، ودعم المكتب الوطني للماء والكهرباء بميزانية إجمالية بلغت 17 مليار درهم خلال الفترة 2022-2025 للحفاظ على استقرار فاتورة استهلاك الكهرباء، وذلك موازاة مع التدابير الجمركية والضريبية ذات الطابع الاجتماعي والموجهة لضبط أسعار المواد الأكثر استهلاكا لدى الأسر المغربية. كما مكنت التدابير المتخذة من التحكم في معدل التضخم في مستويات معتدلة حيث تم حصره في حدود 1,3% عند متم شهر يونيو من السنة الحالية. وستتواصل هذه المجهودات خلال سنة 2026 لدعم القدرة الشرائية للأسر، وضمان استقرار أسعار المواد الأساسية.

تنضاف إلى هذه الإنجازات، المكاسب المحققة في إطار الحوار الاجتماعي، الذي ستبلغ كلفته الإجمالية 47,8 مليار درهم عند متم سنة 2026، بما في ذلك مراجعة نظام الضريبة على الدخل بالنسبة للشغيلة في القطاعين العام والخاص وكذا بالنسبة للمتقاعدين. هذا إضافة إلى الزيادة في الحد الأدنى القانوني للأجور في النشاطات الفلاحية وغير الفلاحية في القطاع الخاص. ومما لا شك فيه فإن الأثر المباشر لهذه الزيادات سينعكس إيجابا على القدرة الشرائية للأسر.

ووفاء بالتزامات الحوار الاجتماعي لا سيما مخرجات جولة أبريل 2024، من أجل إرساء منظومة تقاعد تجسد توصيات اللجنة الوطنية لإصلاح أنظمة التقاعد، ومختلف المؤسسات الدستورية ببلادنا، فسيتم الشروع، انطلاقا من شهر شتنبر من هذه السنة في الاشتغال، إلى جانب مختلف الشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين، من أجل وضع أسس إصلاح شمولي لمنظومة التقاعد وفق مقاربة تراعي حقوق الموظفين والأجراء والمتقاعدين، وتحافظ على تنافسية المقاولات، كما تضمن التوازن المالي لأنظمة التقاعد، واستدامتها وتساهم في تعزيز السلم الاجتماعي الذي تحرص بلادنا على تكريسه.

ومن جانب آخر، أصبح السكن بدوره رافعة مركزية للإدماج الاجتماعي وتحسين ظروف عيش المواطنين. حيث استفاد من برنامج الدعم المباشر لاقتناء السكن الرئيسي، الذي تم إطلاقه سنة 2024، ما يناهز 57.000 أسرة إلى غاية متم شهر يوليوز من سنة 2025، ليصل المبلغ الإجمالي للمساعدات 4,7 ملايير درهم، مع تسجيل ارتفاع ملحوظ في نسبة النساء المستفيدات والتي بلغت 46%. وموازاة مع ذلك، تتواصل الجهود البنيوية للقضاء بشكل مستدام على السكن غير اللائق، من خلال برنامج "مدن بدون صفيح" الذي بلغ معدل إنجازه 72%، وهو ما مكن من تحسين ظروف عيش أزيد من 362.000 أسرة، وإعلان 62 مدينة خالية من دور الصفيح. كما يجري تنفيذ مخطط طموح لإعادة الإيواء بجهة الدار البيضاء-سطات، يستهدف إعادة إيواء 62.000 أسرة، بغلاف مالي إجمالي يقدر ب15,6 مليار درهم، منها

9,4 ملايير درهم معبأة من طرف الدولة. وتُكرّس هذه المبادرات ترسيخ النموذج الاجتماعي الجديد في الحياة اليومية للمواطنين، من خلال المزج بين الدعم المباشر والتأهيل المجالي المهيكل.

كما سيتواصل تنزيل برنامج إعادة البناء والتأهيل العام للمناطق المتضررة من زلزال الحوز، حيث عُهد إلى وكالة تنمية الأطلس الكبير ضمان التنفيذ الفعال لكافة مكونات هذا البرنامج. وقد مكنت المجهودات المالية المبذولة، إلى غاية منتصف شهر يوليوز 2025، من تعبئة ما يناهز 7,3 ملايير درهم خصصت للدعم المباشر للأسر والمساعدات المباشرة لإعادة البناء أو الشراء للأسر التي دمرت منازلها بالكامل (140.000 درهم)، وكذا المساعدات المباشرة للأسر لتغطية أشغال إعادة تأهيل المساكن التي انهارت جزئيا (80.000 درهم). كما تمت تعبئة ما يقارب 7,2 ملايير درهم، لتمويل العمليات الرئيسية التي أنجزتها القطاعات الوزارية، لاسيما إعادة تأهيل الطرق، وإصلاح الأضرار التي لحقت بمختلف المنشآت المائية وشبكة توزيع مياه الشرب، وتعزيز وترميم المباني التاريخية، وإعادة بناء وتأهيل المراكز الصحية ذات الأولوية والمدارس العمومية، والدعم الاجتماعي للتلاميذ والمدرسين، وبرنامج مساعدة الحرفيين الذين تضررت أوراشهم جراء الزلزال. هذا إلى جانب إحداث منصات جهوية لتخزين المواد الأساسية لمواجهة الآثار السلبية للكوارث الطبيعية، وتجديد الاحتياطي الوطني من مواد الإيواء والمساعدات الإنسانية.

IV. مواصلة الإصلاحات الهيكلية الكبرى والحفاظ على توازنات المالية العمومية:

إن تعزيز مكانة بلادنا ضمن الدول الصاعدة، يقتضي التوفر من جهة على قطاع عمومي عصري، قادر على تنسيق مختلف السياسات العمومية، وتعبئة الموارد بشكل فعال خدمة للتنمية الشاملة، ومن جهة أخرى على إدارة ترابية فعالة وقادرة على الاستجابة للتطلعات المتزايدة لكافة الفاعلين، وفي مقدمتهم المواطنون والمستثمرون.

وفي هذا الإطار، سيتم خلال سنة 2026 مواصلة تنزيل ورش اصلاح قطاع المؤسسات والمقاولات العمومية، من خلال تسريع وتيرة عمليات إعادة الهيكلة، التي تهدف إلى ترشيد المحفظة العمومية، وإعادة توجيه تدخلها نحو مهامها الاستراتيجية، وتعزيز أدائها الاقتصادي والاجتماعي، وتقليص اعتمادها على ميزانية الدولة عبر تطوير آليات تمويل أكثر تنوعا ونجاعة.

ومن جانب آخر، فإن تعزيز مسار التنمية المجالية المندمجة يستوجب التوفر على إدارة عمومية حديثة وأكثر قربا من المجالات الترابية. وفي هذا الإطار، انخرطت المملكة في تحول عميق لهيكلتها الإدارية والترابية، وذلك لتوفير شروط تنمية عادلة ومستدامة، حيث ستتم خلال سنة 2026 مواصلة جهود تحديث المنظومة الإدارية بما يضمن قربها من المواطن وتعزيز نجاعة العمل العمومي، تكريسا لمقاربة التنمية المجالية المندمجة، وذلك من خلال مواصلة رقمنة وتبسيط المساطر، لاسيما لفائدة حاملي

المشاريع، وتعميم الشباك الموحد، وإدماج مؤشرات جودة الخدمات، وهي كلها إجراءات تهدف إلى تعزيز الثقة بين الإدارة ومرتفقيها، وفي الوقت نفسه دعم الدينامية المقاولاتية وتعزيز جاذبية المجالات الترابية. كما سيتواصل العمل خلال سنة 2026 على تفعيل ورش اللاتمركز الإداري، لا سيما من خلال استكمال الإطار القانوني، وتحديث البنيات الإدارية، وتحيين المخططات المديرية، بما يعزز هذا التحول المؤسساتي العميق.

وعلى صعيد آخر، ولأن تعزيز مكانة بلادنا ضمن الدول الصاعدة، يستوجب أيضا ترسيخ مرتكزات دولة الحق والقانون، عبر حكامة أكثر شمولا لضمان الأمن القانوني وتعزيز الثقة بين المواطنين والإدارة، فقد وضع مشروع قانون المالية لسنة 2026 في صميم أولوياته، تكريس أسس الدولة الحديثة التي تقوم كذلك على ترسيخ سيادة القانون، وتعزيز نجاعة العدالة، وصون التنوع الثقافي في إطار الوحدة الوطنية والتماسك المجتمعي. وقد شهدت هذه المرتكزات، خلال الفترة الأخيرة، دينامية نوعية تجسدت أساساً في تقدم ورش إصلاح العدالة، خاصة من حيث رقمنة المساطر، وتنظيم المهن القضائية.

وسيتواصل هذا الإصلاح خلال سنة 2026، من خلال التركيز على أولويتين، تتمثلان في مواكبة إصلاح مدونة الأسرة، وتقريب العدالة من المواطنين، عبر مراجعة الخريطة القضائية وتوسيع الاختصاص الترابي والوظيفي للمحاكم بهدف تعزيز الأمن القانوني وجاذبية المملكة. كما تعرف السياسة الجنائية تحولا عميقا من خلال إدماج العقوبات البديلة. وقد تم تحديد مرحلة التنزيل العملي لهذه الإجراءات انطلاقا من سنة 2025، من خلال إصدار المرسوم التطبيقي للقانون المتعلق بالعقوبات البديلة، وتحديد كيفيات تنفيذ الأشغال ذات المنفعة العامة، والتحضير لتدابير المواكبة (من قبيل التكوين، والتحسيس، والتنسيق بين المتدخلين). ويروم هذا الإصلاح جعل العقوبات الجنائية أكثر ملاءمة وإنسانية وفعالية، إلى جانب مساهمته في تخفيف الضغط على المؤسسات السجنية، وتعزيز إعادة الإدماج الاجتماعي.

وتندرج هذه المبادرات ضمن رؤية شمولية لتحديث المنظومة الجنائية، تشمل اعتماد إصلاح قانون المسطرة الجنائية، واستكمال مراجعة القانون الجنائي. كما سيتواصل العمل على توسيع الرقمنة القضائية من خلال تعميم المنصات الرقمية لتدبير الملفات، وتفعيل وحدات معلوماتية جديدة، وإحداث منصة وطنية للمزادات القضائية. وتهدف هذه الجهود إلى تقريب العدالة من المواطنين، وتقليص آجال البت في الملفات، وتعزيز شفافية الأحكام. وبالموازاة مع ذلك، تخضع الخريطة القضائية للمراجعة، كما يتم تعزيز شبكة المحاكم، وتوسيع المحاكم المختصة في قضايا الأسرة، وتحديث البنيات التحتية القضائية، من أجل ضمان ولوج عادل ومنصف إلى العدالة في كافة أرجاء التراب الوطني.

كما ستتم مواصلة تعزيز استعمال اللغة الأمازيغية، عبر إدماج أزيد من 1100 موظف استقبال بالإدارات العمومية، وإدراج الأمازيغية في الهوية البصرية للمؤسسات، وتوسيع نطاق استعمالها في ميادين التعليم، والتشريع، والخدمات العمومية.

ومن جانب آخر، يستهدف إصلاح القانون التنظيمي لقانون المالية الارتقاء بتدبير المالية العمومية، ليواكب الرهانات التنموية والتحديات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وما تفرضه من متطلبات جديدة على مستوى التخطيط متعدد السنوات، والبرمجة، والتنسيق المؤسساتي، والتقويم، بما يعزز انسجام وتكامل السياسات العمومية.

ويهدف إصلاح القانون التنظيمي لقانون المالية، خصوصا، إلى الرفع من نجاعة أداء العمل العمومي من خلال تخصيص ميزانياتي أنجع يتماشى مع الأولويات الاستراتيجية للدولة عبر توسيع نطاق القانون التنظيمي ليشمل المؤسسات العمومية المستفيدة من موارد مرصدة أو إعانات من الدولة. كما يروم هذا الإصلاح تكريس مقاربة أفقية تستند على برامج ميزانياتية يستوجب تنزيلها تدخل عدة وزارات أو مؤسسات وفق آليات خاصة للحكامة والتنسيق والتتبع وإعداد التقارير. فضلا عن تعزيز منهجية نجاعة الأداء لتوطيد تدبير حديث ومتكامل قائم على النتائج بتيح الرفع من أثر النفقة العمومية بما يتماشى مع تعزيز دور البرلمان في تقييم نتائج السياسات العمومية.

كما يرمي هذا الإصلاح إلى تعزيز استدامة المالية العمومية من خلال اعتماد قاعدة ميزانياتية جديدة ترتكز على هدف استدانة متوسط الأجل تقترن بأحكام للمرونة يمكن تفعيلها لمواجهة الظروف الاستثنائية، وذلك بالموازاة مع التدبير المعقلن لتراخيص الالتزام، وترشيد الموارد المرصدة. ومن شأن هذه المقتضيات الجديدة مواءمة منظومة تدبير المالية العمومية الوطنية مع أفضل الممارسات الدولية.

وفي نفس الإطار، يعتبر الحفاظ على التوازنات المالية من الأولويات الأساسية لمشروع قانون المالية لسنة 2026، وذلك بهدف ترسيخ السيادة المالية الوطنية، وتعزيز ثقة الفاعلين الاقتصاديين، الوطنيين والدوليين.

وفي هذا الإطار، سيتواصل مجهود ترشيد نفقات التسيير، إلى جانب إعطاء الأولوية للاستثمارات ذات الأثر الاقتصادي والاجتماعي المرتفع، وتحسين الربط بين الموارد المعبأة والنتائج المحققة. ومن المنتظر أن يوفر هذا النهج في التدبير العمومي، المرتكز حول النجاعة والاستدامة، الهوامش المالية اللازمة لمواصلة تنزيل الأوراش الهيكلية وتنفيذ الإصلاحات الكبرى.

ومن جانب آخر، سيتم العمل على تعبئة الموارد الضرورية لتمويل كل الأولويات المبرمجة، من خلال نهج استراتيجية أكثر مرونة ونجاعة للتمويل، تقوم على تثمين الأصول العمومية، وتنويع آليات التمويل المبتكرة، وتوسيع الشراكات بين القطاعين العام والخاص، والتي تعد نموذجا ناجحا للتكامل بين الإمكانيات العمومية والدينامية الاستثمارية للقطاع الخاص.

وعلى العموم، يشكل مشروع قانون المالية لسنة 2026 امتدادا لست وعشرين سنة من السياسة الرشيدة والحكيمة لجلالة الملك محمد السادس نصره الله، عرف المغرب خلالها إصلاحات عميقة مكنت من ترسيخ مؤسساته وتوطيد سيادته الوطنية. وبناء على هذا الرصيد الإصلاحي المتين، يفتح مشروع قانون المالية لسنة 2026 مرحلة جديدة من التحول الذي يرتكز على الأثر والنجاعة والاستدامة، بما يمكن بلادنا من اتباع مسارها بثبات نحو تعزيز مكانتها ضمن مصاف الدول الصاعدة.

وفي سياق محفز لكنه مليء بالتحديات، يشكل مشروع قانون المالية لسنة 2026 محطة أساسية لتعبئة شاملة لجميع الفاعلين العموميين والخواص، على المستويين الوطني والترابي، من أجل توحيد الجهود حول الأولويات التي حددها جلالة الملك، نصره الله، وفي مقدمتها تعزيز مكانة بلادنا كدولة صاعدة، والانتقال إلى مقاربة التنمية المجالية المندمجة، من أجل إحداث نقلة حقيقية في التأهيل الشامل للمجالات الترابية، وتدارك الفوارق الاجتماعية والمجالية.

وهكذا، وتفعيلا للأولويات التي تم تفصيلها أعلاه، من المتوقع أن يحقق الاقتصاد الوطني معدل نمو يناهز 4,5% سنة 2026، مع مواصلة تقليص عجز الميزانية إلى 3% من الناتج الداخلي الخام سنة 2026 مقابل 3,5% برسم توقعات نهاية السنة الحالية، والتحكم في معدل المديونية في حدود 65,8% من الناتج الداخلي الخام في أفق سنة 2026.

وبناء على كل ما سبق، يتعين عليكم التقيد بإعداد مقترحاتكم برسم مشروع قانون المالية للسنة المالية 2026، حسب الأولويات المحددة أعلاه، مع الالتزام بضبط النفقات وفقا للتوجيهات التالية:

- فيما يتعلق بنفقات الموظفين:

- حصر المقترحات في الاحتياجات الضرورية لضمان تنزيل الأوراش الإصلاحية الملتزم بها، وتقديم الخدمات للمواطنين في أحسن الظروف. وأدعوكم في هذا الإطار إلى العمل على الاستعمال الأمثل للموارد البشرية المتاحة، خاصة من خلال التكوين، والتوزيع المتوازن على المستويين المركزي والجهوي؛

- الالتزام بتنفيذ العمليات المتعلقة بتدبير الموارد البشرية في حدود الغلاف المالي الذي تم تخصيصه لذلك.

- فيما يخص نفقات التسيير:

ينبغي الحرص على التدبير الأمثل لهذه النفقات من خلال:

- ترشيد استعمال المياه، وتقليص نفقات استهلاك الكهرباء، عبر الحرص على استعمال الطاقات المتجددة، إلى جانب عقلنة النفقات المتعلقة بالاتصالات؛

- عدم مراكمة المتأخرات وإعطاء الأولوية لتصفيتها، خاصة تلك المتعلقة بالماء والكهرباء، المستحقة فعليا لفائدة المكتب الوطني للماء والكهرباء؛

- التقليص لأقصى حد من نفقات النقل، والتنقل داخل وخارج المملكة، ونفقات الاستقبال والفندقة، وتنظيم الحفلات والمؤتمرات والندوات، وكذا نفقات الدراسات.

- فيما يرتبط بنفقات الاستثمار:

يتعين التقيد بالتوجهات التالية:

- إعطاء الأولوية لبرمجة المشاريع موضوع تعليمات ملكية سامية أو التي تندرج في إطار اتفاقيات موقعة أمام جلالته حفظه الله، أو تلك المبرمة مع المؤسسات الدولية أو الدول المانحة، هذا مع الحرص على تسريع وتيرة المشاريع طور الإنجاز؛

- الحرص على التسوية المسبقة للوضعية القانونية للعقار، قبل برمجة أي مشروع جديد، وذلك مع احترام المقتضيات التشريعية والتنظيمية المتعلقة بنزع الملكية لأجل المنفعة العامة؛
- التقليص إلى أقصى حد من نفقات اقتناء السيارات وبناء وتهيئة المقرات الإدارية.

وينبغي التأكيد على أن هذه التوجيهات تسري كذلك على المقترحات الخاصة بميزانيات مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة، والحسابات الخصوصية للخزينة، والمؤسسات العمومية. وينبغي عقلنة الإعانات المبرمجة لفائدة هذه الميزانيات، من خلال إعطاء الأولوية لتغطية النفقات الخاصة بالموظفين والمشاريع المرتبطة بتنزيل الأولويات المحددة أعلاه، وذلك في إطار التوزان مع الموارد الذاتية.

من خلال التدابير والتوجيهات الواردة أعلاه، وبناء على الأولويات المسطرة لمشروع قانون المالية للسنة المالية 2026، فقد تم تحديد الأغلفة المالية القصوى المتعلقة بقطاعكم أو مؤسستكم، والتي تهم نفقات المعدات والنفقات المختلفة ونفقات الاستثمار، كما هو مفصل في الوثيقة المرفقة. لذا فالمرجو منكم إرسال مقترحاتكم في هذا الشأن إلى مديرية الميزانية بوزارة الاقتصاد والمالية، قبل 31 غشت 2025 على أقصى تقدير.

وستجدون رفقته، الجدول الزمني للاجتماعات المزمع عقدها بمديرية الميزانية بوزارة الاقتصاد والمالية، قصد تحديد التوزيع النهائي للأغلفة المالية المذكورة، التي سيتم إدراجها في مشروع قانون المالية للسنة المالية 2026.

كما أدعوكم للعمل على موافاة مصالح وزارة الاقتصاد والمالية، وفي أقرب الآجال، بالوثائق والمعطيات والبيانات الضرورية لتمكينها من إنجاز التقارير والمذكرات المرفقة لمشروع قانون المالية للسنة المالية 2026.

وختاما، أود أن أؤكد لكم على ضرورة التقيد بالأولويات والتوجيهات والآجال المذكورة أعلاه، حتى يتسنى إعداد مشروع قانون المالية للسنة المالية 2026، وتقديمه للبرلمان داخل الآجال الدستورية والقانونية.

وتفضلوا بقبول خالص التحيات والسلام.

رئيس الحكومة

عزيز أخنوش

· Annexes documentaires ·

Fiche documentaire

Fiche documentaire analytique

Nature du Document :

Le document intitulé "LETTRE DE CADRAGE 2025_250808_171420" se présente, par sa dénomination, comme une lettre de cadrage. Cette typologie documentaire, dans le contexte de l'administration publique marocaine, désigne généralement un document de planification stratégique et d'orientation. Elle vise à définir le périmètre, les objectifs, les priorités et les contraintes d'une action publique, d'un projet ou d'une politique à venir. La présence de la date "2025" dans le titre suggère une projection temporelle vers l'année 2025, indiquant une planification à moyen terme.

Organisme Émetteur :

L'absence d'identification explicite de l'organisme émetteur dans le titre du document nécessite une analyse contextuelle plus approfondie pour déterminer son origine. Toutefois, la nature même d'une lettre de cadrage implique qu'elle émane d'une autorité administrative compétente, susceptible d'initier et d'orienter une action publique. L'organisme émetteur pourrait être un ministère, une direction générale, une agence publique ou toute autre entité investie d'une mission de planification et de pilotage.

Période Couverte :

La mention "2025" dans le titre du document indique que la lettre de cadrage concerne principalement l'année 2025. La date "250808_171420" pourrait se référer à la date et l'heure de création ou de modification du document (25 août 2008 à 17h14 et 20 secondes), mais cette interprétation reste à confirmer. Il est probable que la lettre de cadrage définisse des objectifs et des orientations pour l'année 2025, tout en pouvant s'inscrire dans une perspective pluriannuelle plus large.

Thèmes Traités :

En l'absence d'informations supplémentaires, il est difficile de déterminer avec précision les thèmes abordés par la lettre de cadrage. Cependant, compte tenu de sa nature, il est plausible qu'elle traite de questions relatives à la planification stratégique, à la définition des priorités gouvernementales, à l'allocation des ressources, à la mise en œuvre de politiques publiques, ou à l'évaluation des performances. Les thèmes spécifiques dépendront du domaine de compétence de l'organisme émetteur et des enjeux auxquels il est confronté.

Axes Principaux :

Les axes principaux de la lettre de cadrage sont susceptibles de concerner la définition des objectifs stratégiques à atteindre en 2025, l'identification des actions prioritaires à mener, la répartition des responsabilités entre les différents acteurs concernés, la mise en place d'indicateurs de suivi et d'évaluation, et la gestion des risques et des contraintes. Ces axes visent à assurer la cohérence et l'efficacité de l'action publique, en définissant un cadre clair et précis pour sa mise en œuvre.

Informations Juridiques Essentielles :

La lettre de cadrage, en tant que document d'orientation et de planification, ne crée pas directement de droits ou d'obligations juridiques pour les particuliers. Elle constitue plutôt un instrument de pilotage interne à l'administration, destiné à guider l'action des services et des agents publics. Cependant, elle

peut avoir des implications juridiques indirectes, en influençant l'élaboration de textes législatifs ou réglementaires, ou en orientant les décisions administratives prises dans le cadre des politiques publiques concernées. Il est essentiel de contextualiser la lettre de cadrage par rapport aux dispositions légales et réglementaires en vigueur, afin d'évaluer son impact juridique potentiel.